

المصدر: اليوم السابع

العدد: 374

بتاريخ: 12 مارس 2018

الحكومة توافق على قانون لإنشاء هيئة تنمية جنوب الصعيد ومقرها أسوان

قال اللواء أبو بكر الجندي، وزير التنمية المحلية، إن الحكومة وافقت على مشروع قانون لإنشاء هيئة لتنمية جنوب الصعيد، بهدف تنمية جنوب مصر، على أن يكون مقرها أسوان وتتبع رئيس الوزراء.

الخبر كاملاً بعد الرأي.

الرأي

إن إنشاء هيئة عليا لتنمية جنوب الصعيد خطوة جادة محمودة من وزارة التنمية المحلية نحو تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة التي أكدها الدستور المصري واستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، خاصة وأن الصعيد بشكل عام عانى من الإهمال لعقود طويلة. ولاستكمال هذا الجهد ينبغي التركيز على تفعيل هذه الهيئة وأن تتمتع بالصلاحيات التي تمكنها من القيام بالمهام المنوطة بها في إحداث التنمية المنشودة. وفي هذا الصدد ينبغي الإجابة على تساؤل جوهري، وهو إلى أي مدى تتمتع الهيئة باللامركزية المالية التي تمكنها من أن يكون لديها موازنة خاصة بالإقليم حتى تتمكن من تنفيذ خططها التنموية؟

وكذلك إلى أي مدى تم مراعاة النقاط التالية لضمان تفعيل الهيئة، وتتضمن هذه النقاط ما يلي:

- أن يتضمن القرار مهام واضحة ومحددة للهيئة بمؤشرات أداء تمكن من المتابعة والتقييم وتحديد المهام والمسئوليات ما بين الجهات المختلفة وآليات تنفيذية تمكنها من إنجاز مهامها.
- أن يكون محافظي إقليم جنوب الصعيد ضمن مجلس إدارة الهيئة وليس فقط الوزارات المعنية كما أشار الخبر.
- أن يتم إشراك كافة الأطراف المعنية بما فيها ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية صنع القرار على مستوى الإقليم بدءاً من عملية إعداد خطة تنمية الإقليم وتنفيذها ومتابعتها.
- أن تمنح الهيئة صلاحيات حقيقية لإدارة التنمية على مستوى الإقليم بدءاً من إعداد خطة الإقليم في ضوء موارده وإمكاناته، ومتابعة وإدارة المشروعات التنموية داخله.

- أن تمنح الهيئة صلاحيات تمكنها من **التنسيق الفعال بين الجهات المسؤولة عن التنمية** على مستوى الإقليم والتي تتضمن أفرع الوزارات والهيئات القطاعية الموجودة بالإقليم بالإضافة إلى محافظات الإقليم. وذلك حتى نضمن تكامل السياسات وعدم تعارضها.
 - أن **تدعم القدرات البشرية وخاصة القيادية بالإقليم** لتتمكن من إدارة المؤسسات التابعة لها بكفاءة وفاعلية.
 - أن تكون **قرارات الهيئة ملزمة للمحافظات والهيئات القطاعية** فيما يتعلق بأولويات التنمية على مستوى الإقليم.
 - أن تستكمل التعديلات التشريعية الضرورية لتفادي حدوث تداخل مهام الهيئة مع مهام جهات مسؤولة حاليا عن التنمية الإقليمية سواء هيئات التخطيط الإقليمي التابعة لوزارة التخطيط أو المراكز الإقليمية للتخطيط والتنمية العمرانية التابعة لهيئة التخطيط العمراني من خلال نقلها للهيئة العليا لتنمية جنوب الصعيد مما يتطلب **تعديل قانون التخطيط وقانون البناء الموحد وقانون الإدارة المحلية.**
 - أن يتم **توحيد تعريف الإقليم ونطاقه والإطار المؤسسي- الحاكم لها واختصاصاتها بين مختلف الوزارات** التي لديها بالفعل أقاليم جغرافية كوزارة السياحة والصحة وذلك لضمان تكامل جهود التنمية الموجهة للإقليم.
- وأخيرا، فيما يتعلق بقرار الإنشاء، فمن غير الواضح هل تم عرض هذا القرار على المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية باعتباره الهيئة العليا المنوط بها مراجعة واعتماد القوانين التي تخص التنمية العمرانية كما نص قانون البناء الموحد 119 لسنة 2008 أم لا؟ وهل **تم اختيار إقليم جنوب الصعيد كمرحلة أولى يليها إنشاء هيئات لتنمية باقي الأقاليم** أم أن الأمر قاصر على هذا الإقليم وحده؟

وجدير بالذكر أن:

فكرة الأقاليم الاقتصادية ليست بالجديدة؛ حيث إنه وفقا للقرار الجمهوري رقم 495 لسنة 1977 وتعديلاته وقانون الإدارة المحلية رقم 43 لسنة 1979، تم تقسيم مصر إلى 7 أقاليم اقتصادية هي إقليم القاهرة الكبرى، وإقليم الإسكندرية، وإقليم قناة السويس، وإقليم الدلتا، وإقليم أسيوط، وإقليم شمال الصعيد، وإقليم جنوب الصعيد. إلا أن ضعف الأطر المؤسسية والتنظيمية لهذه الأقاليم وافتقارها لصلاحيات حقيقية جعلها غير قادرة على إحداث التنمية الإقليمية.

يشغل إقليم جنوب الصعيد نحو 19.8% من مساحة مصر- إلا أن نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي لم يتعد 8.1% كما ورد في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2017/2016، ويعاني الإقليم من تدهور أوضاع التنمية البشرية فيه وارتفاع معدلات البطالة والامية والفقر بما يتجاوز متوسط إجمالي الجمهورية كما توضحها مختلف المؤشرات.

الخبر كاملا

الحكومة توافق على قانون لإنشاء هيئة تنمية جنوب الصعيد ومقرها أسوان

قال اللواء أبو بكر الجندي، وزير التنمية المحلية، إن الحكومة وافقت على مشروع قانون لإنشاء هيئة لتنمية جنوب الصعيد، بهدف تنمية جنوب مصر، على أن يكون مقرها أسوان وتتبع رئيس الوزراء.

وأضاف "الجندي"، في مؤتمر صحفى بمقر مجلس الوزراء، اليوم الأربعاء، أن الهيئة المنتظر إنشاؤها ستأخذ فى الاعتبار المشروعات الأخرى الجارى تنفيذها بالصعيد، موضحا أن مجلس إدارتها سيتشكل بالتنسيق والتعاون بين عدد من الوزارات المعنية بالصعيد والتنمية.



تابعونا على

تقارير أخرى للمركز

الأعداد السابقة

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الوار عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2017 (c)
جميع الحقوق محفوظة